

نعرض في هذا الملف لحصاد العامين الأخيرين فقط

# 10

كتبت: دانيا جرينفيلد

مسئولة برامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

مركز المشروعات الدولية الخاصة

منذ عام 2007، قام مركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE بدعم برنامج نشط لحوكمة الشركات في البحرين، واليمن، وتونس، في إطار مبادرة إقليمية - على مدى عامين - ممولة من مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (MEPI) لوزارة الخارجية الأمريكية، وذلك لدفع ممارسات حوكمة الشركات في المنطقة قُدماً.

وقد عمل المركز عن كثب مع الشركاء المحليين في المنطقة: جمعية المحاسبين البحرينية، ونادي رجال الأعمال اليمنيين، والمعهد العربي لرؤساء المؤسسات في تونس، لضمان أن البرنامج يلبي الاحتياجات النوعية الخاصة لكل دولة، ويستجيب للسياق المحلي.

منذ بداية المشروع لاحظ المركز أن جهوده أسفرت عن تحقيق مكاسب مهمة لحوكمة الشركات في الشرق الأوسط. وفي مارس 2010، وبعد عدة سنوات من الجهود التشاورية والمناقشات، قامت هيئات استشارية بإطلاق الخطوط الإرشادية العريضة لحوكمة الشركات في اليمن، وكود حوكمة الشركات في مملكة البحرين، وهي هيئات تضم أصحاب المصلحة الرئيسيين من القطاعين العام والخاص في كلا البلدين.

وقد لعبت جهود حشد التأييد لحوكمة الشركات في اليمن والبحرين دوراً في تحقيق نجاحات كبيرة كان من شأنها تسليط الضوء على هذا الملف، وخلق حالة من الاهتمام بحوكمة الشركات وتطبيق أفضل الممارسات.



Media Sponsors

**Daily News**

أخبار الخليج



# ADVANCING CORPORATE GOVERNANCE IN THE KINGDOM OF BAHRAIN

## LAUNCH OF THE



## CORPORATE GOVERNANCE CODE KINGDOM OF BAHRAIN



# CORPORATE GOVERNANCE CODE

## KINGDOM OF BAHRAIN

MARCH 16, 2010



### اليمن

وفي التاسع والعشرين من مارس- وفي أعقاب حفل إطلاق كود البحرين- تجمع أكثر من 150 من كبار ممثلي القطاعين العام والخاص في مؤتمر لإطلاق الخطوط الإرشادية العريضة لحوكمة الشركات في اليمن للمرة الأولى، وقد تم وضع هذه الخطوط الإرشادية الطوعية من قبل حملة حوكمة الشركات اليمنية، التي بدأها كل من مركز المشروعات الدولية الخاصة، ونادي رجال الأعمال اليمنيين، في مارس 2008، وتضم أكثر من عشرين من أصحاب المصلحة الرئيسيين من الحكومة، ومجتمع الأعمال، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام.

افتتح وزير الصناعة والتجارة يحيى المتوكل المؤتمر مشيراً إلى أهمية هذا الإنجاز بالنسبة لعملية التنمية في اليمن، ومؤكداً على أن إطلاق هذه الخطوط الإرشادية يعزز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص من أجل تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار لخلق الظروف الملائمة له، وأن التمسك بمبادئ حوكمة الشركات يعتبر بمثابة الطريق إلى النجاح.

وبالإضافة إلى دعم عملية إعداد الكود والخطوط الإرشادية في كل من البحرين واليمن، نفذ المركز برنامجاً شاملاً متعدد الأوجه، لإرساء أسس التغيير في مجتمع الأعمال من خلال العمل على رفع مستوى الوعي، وبناء المعارف والمهارات، وتوفير

### البحرين

كان يوم السادس عشر من مارس 2010 يوماً فارقاً في مملكة البحرين، ذلك اليوم الذي أعلن فيه عن إطلاق أول كود لحوكمة الشركات بالمملكة، مما جعلها مسابقة للمعايير الإقليمية والدولية، كما مثل حفل إطلاق الكود نقطة تحول بالنسبة للشركات البحرينية، وخطوة نحو تحسين سجل الدولة في مجال حوكمة الشركات.

ألقى الكلمات الافتتاحية في حفل إطلاق الكود- الذي حضره أكثر من 250 مشاركاً رفيع المستوى من القطاعين العام والخاص- كل من وزير الصناعة والتجارة حسن عبد الله فخر، ومحافظ مصرف البحرين المركزي محمد المعراج، والسفير الأمريكي لدى مملكة البحرين ج. آدم إيرلي. كما تحدث جون ستوت، عضو مجلس إدارة مركز المشروعات الدولية الخاصة، وفي حلقة نقاشية ألفت رنده الزغبى، مديرة مكتب القاهرة بالمركز، محاضرة عن قيم ومبادئ الأعمال. وفي تصريحات له خلال حفل الإطلاق، ذكر الوزير فخر أن عملية إعداد ذلك الكود تظهر بوضوح الفائدة الإيجابية التي يمكن أن نجنيها حين يتشارك القطاعين العام والخاص في العمل معاً، لتعزيز البيئة الاقتصادية في البحرين. وأن الأثر الحقيقي لكود البحرين سوف يظهر حين تترجم المفاهيم المنصوص عليها في الكود إلى ممارسة عملية، لتحقيق نتائج ملموسة.

برعاية معالي وزير التجارة والصناعة  
أ.د يحيى بن يحيى المتوكل

ينظم نادي رجال الأعمال اليمنيين (YBC)  
ومركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)

مؤتمر إشهار  
دليل حوكمة الشركات والمؤسسات .. في اليمن



العربي لرؤساء المؤسسات، إلى إحداث تغييرات ملموسة واسعة النطاق في مجال السياسات، علاوة على تعزيز الشفافية، والوصول إلى ممارسات أفضل للشركات في تونس.

وبناءً على التوصيات الواردة في الدليل تم تعديل القانون التجاري التونسي لعام 2009، ليشمل المزيد من الحماية لحملة الأقلية من الأسهم، ويتطلب المزيد من الإفصاح عن المعلومات المالية. كما ساهم المعهد العربي لرؤساء المؤسسات أيضاً في إدخال تعديلات على قانون المالية التونسي لعام 2008، وهي التعديلات التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من الشفافية المالية عبر توفيق القواعد الضريبية مع الممارسات المحاسبية.

ورغم أن وضع كود البحرين، والخطوط الإرشادية في اليمن، وإنشاء المركز التونسي لحوكمة الشركات في تونس، تعد معالم رئيسية، إلا أن التركيز الآن يجب أن يتحول إلى عملية التنفيذ، وإلى جعلها وثيقة حية لها القدرة على التأثير، وهذا يتطلب التواصل بمجتمع الأعمال والتوعية المستمرة له من أجل شرح الأسباب والكيفية التي تؤدي إلى الاستفادة بحوكمة الشركات، جنباً إلى جنب مع إنشاء جهات تنظيمية قوية تقوم بتوفير الرقابة. فالنهوض بالمبادئ الجوهرية لحوكمة الشركات - الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والعدل - يعتمد على قيادة قوية والتزام على أعلى المستويات.

مصادر البحث والتدريب.

وقد أجرى في هذا الصدد مسحاً استقصائياً لمتابعة مائة وخمسين شركة، بغرض تقييم عملية تنفيذ ممارسات حوكمة الشركات. علاوة على دراسة حول الإطار القانوني والتنظيمي لحوكمة الشركات في البحرين أثارت قضايا رئيسية، مثل تطبيق حوكمة الشركات بالنسبة للشركات العائلية، والحاجة إلى القيادة لضمان إيجاد ثقافة للحوكمة الرشيدة والشفافية في اليمن.

## تونس

وفي تونس، قطع مركز المشروعات الدولية الخاصة مع شريكه المعهد العربي لرؤساء المؤسسات شوطاً بعيداً بوضع الدليل التونسي لأفضل ممارسات حوكمة الشركات عام 2008، وهو الدليل الذي تم إعداد الخطوط الإرشادية له من خلال مشاورات مكثفة على مدى أكثر من عام مع الأطراف المحلية ذات الصلة.

وفي يونيو 2009، تم إنشاء المركز التونسي لحوكمة الشركات، الذي يعمل مسترشداً بالدليل، ويقوم الآن بتوفير التدريب والتعليم إلى أعضاء مجالس الإدارة وغيرهم في مجتمع الأعمال.

وفي إطار دفعهما لعملية الحوار بين القطاعين العام والخاص، أدت أيضاً جهود كل من مركز المشروعات الدولية الخاصة، والمعهد